



مجلة التجارة والتمويل

[/https://caf.journals.ekb.eg](https://caf.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثاني

يونيو ٢٠٢٢

قياس أثر إعادة هيكلة القوى العاملة
فى القطاعين الحكومى والخاص
على دخول كبار السن

إعداد

د/ محمود أحمد نور عبد الله

مدرس الإحصاء

المعهد العالى للدراسات المتطورة بالقطامية

قياس أثر إعادة هيكلة القوى العاملة في القطاعين الحكومي والخاص على دخول

كبار السن

ملخص

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر إعادة هيكلة القوى العاملة في مصر على دخول كبار السن عن طريق المعاش وذلك كما يلي :-

- ١- التنبؤ بالاشتراكات المحصلة للعاملين في القطاع الحكومي والخاص خلال فترة الدراسة.
- ٢- حساب متوسط الأجر التاميني للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص باستخدام معدلات الاستبدال المختلفة للعاملين .
- ٣- قياس أثر إعادة الهيكلة للقوى العاملة على الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص في ظل معدلات الاستبدال المختلفة .

ومن أهم النتائج ما يلي :

١. بالنسبة للاشتراكات ، حقق الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بالاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة ، حيث تتراوح الزيادة بين ١٠ مليار لـ ٥٠ مليار جنية في المتوسط لمعدلات الاستبدال المختلفة ، ويرجع ذلك إلى أن معظم شركات القطاع الخاص لا تخضع الأجر الحقيقي للعاملين للتأمين ، وذلك لتخفيض المبالغ التي تقوم بسدادها لصناديق التأمين الاجتماعي التي تمثل ثلثي الاشتراكات المحصلة من العاملين المؤمن عليهم في حين يتحمل العمل ثلث هذه الاشتراكات.
٢. في حالة إعادة الهيكلة بالنسبة للاشتراكات ، حقق القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا للاشتراكات المحصلة من العاملين به بالمقارنة بالاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي خلال فترة الدراسة حيث تتراوح الزيادة بين ٤٠ مليار لـ ٧٠ مليار جنية .
٣. في حالة إعادة الهيكلة بالنسبة لمتوسط الأجر التاميني حقق القطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا عن القطاع الخاص بزيادة تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ جنية ، على الرغم من ارتفاع أعداد المؤمن عليهم في القطاع الخاص بالمقارنة بالمؤمن عليهم في القطاع الحكومي.

٤. في حالة إعادة الهيكلة أن الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص أكثر من الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي ، وذلك بعد إفتراض إعادة الهيكلة، إلا أن متوسط الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الحكومي أعلى من الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الخاص ، لذا فمن المتوقع أن إعادة الهيكلة لم تساهم بشكل جيد في تحسين الاشتراكات المحصلة للعاملين ، مما يظهر أيضا أن العاملين بالقطاع الحكومي يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات ، وإن إعادة الهيكلة لم تساعد في تضيق الفجوة بين متوسطى الاجر التأمين في القطاعين الحكومي والخاص.

٥. أن الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي أكثر من الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص ، وأن متوسط الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الحكومي أعلى من الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الخاص ، وأن إعادة الهيكلة لم تساهم بشكل جيد في تحسين الاشتراكات المحصلة للعاملين ، مما يظهر أيضا أن العاملين بالقطاع الحكومي يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات .

الكلمات المفتاحية

إعادة الهيكلة - الاشتراكات المحصلة - القطاع الحكومي - القطاع الخاص -
الاجر التأميني - كبار السن

مقدمة :

ساهمت معاشات التقاعد العامة بدور محوري في تأمين الدخل التقاعدي على مدار العقود القليلة الماضية ، تشير التوقعات إلى أن معاشات التقاعد العامة لن توفر شبكة أمان واسعة النطاق بالقدر الذي كانت توفره للأجيال السابقة، ونتيجة لذلك، ينبغي لمواليد الألفية أن يتخذوا خطوات لتأمين دخل مكمل لدخلهم التقاعدي. ولطالما كانت معاشات التقاعد وغيرها من أنواع التحويلات العامة مصدر دخل مهم لكبار السن، إذ تمثل أكثر من ٧٠ % من دخلهم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاشات التقاعد تحد من الفقر، وبدونها، تصبح معدلات الفقر أعلى بكثير أيضا بين من يتجاوزون ٦٥ عاما في الاقتصادات المتقدمة.

تعتبر أنظمة وصناديق التقاعد من أهم عناصر الضمان الاجتماعي فنظام الضمان الاجتماعي يتكون من عدة عناصر وتقسيمات يشكل في مضمونه مجمل سياسات الحماية الاجتماعية في المجتمعات المختلفة ومن أهم هذه العناصر صناديق التقاعد والشيوخة، التأمين الصحي، الخدمات الاجتماعية، الشباب والمرأة العاملة والبطالة، المنافع التي تمول من حساب الإيرادات العامة، المنح العائلية، صندوق مال التأمين. وتلعب الاشتراكات الخاصة في مجال المعاشات التقاعدية دورا أكبر من أي فرع آخر من فروع الضمان الاجتماعي، حيث تعمل المعاشات التقاعدية على سد منافع طويلة الأمد وتختلف عن خطط عناصر الضمان الاجتماعي الأخرى.

أولاً : مشكلة البحث:

في الأونة الأخيرة تم إصدار بعض القوانين التي تنادي بضرورة تخفيض عدد العاملين في القطاع الحكومي ، حتى يتم تخفيض الأعباء التي تتحملها الخزنة العامة للدولة المتمثلة في أجور ومرتببات هذه العمالة ، مما قد يؤدي إلى انخفاض دخول كبار السن عن طريق المعاش نتيجة لإنخفاض أعداد العاملين الجدد في القطاع الحكومي ، مع تشجيع العمالة بالقطاع الخاص ، حيث أن معظم شركات القطاع الخاص لا تخضع الأجر الحقيقي للعاملين للتأمين ، وذلك لتخفيض المبالغ التي تقوم بسدادها لصناديق التأمين الاجتماعي

التي تمثل ثلثى الاشتراكات المحصلة من العاملين المؤمن عليهم في حين يتحمل العمل ثلث هذه الاشتراكات.

١- أن المصدر الرئيسي للدخل لكبار السن عن طريق المعاشات ، وأن الاشتراكات المحصلة من العاملين لصناديق التأمين الاجتماعي هي المورد الرئيسي لدفع معاشات المتقاعدين من السكان .

٢- الأجر التأميني للعاملين في القطاع الحكومي يكون هو الأجر الحقيقي لذلك يتم تحصيل الاشتراكات من هذا القطاع بنسبة ١٠٠٪ من الأجر الحقيقي للعامل ، الأجر التأميني للعاملين في القطاع الخاص لا يمثل الأجر الحقيقي للعاملين لأن معظم شركات القطاع الخاص تدرج الأجر التأميني بنسبة أقل بكثير من أجر العاملين في هذا القطاع.

٣- الاشتراكات المحصلة عن العاملين في القطاع الحكومي أكبر من الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص على الرغم من ارتفاع أعداد العاملين في القطاع الخاص عن القطاع الحكومي .

٤- أن انخفاض أعداد العاملين في القطاع الحكومي قد تؤدي إلى انخفاض الاشتراكات المحصلة لصناديق التأمين الاجتماعي ، والتي تعتبر المورد الرئيسي لدفع معاشات التقاعد ، مما قد يؤدي إلى زيادة أعباء الخزنة العامة للدولة ، التي سوف تقوم بسداد مبالغ المعاشات في حالة عدم قدرة صناديق التأمين الاجتماعي على الوفاء بالتزاماتها تجاه اصحاب المعاشات والمستحقين .

٥- تسعى الدولة في الفترات الأخيرة إلى إعادة هيكل القوى العاملة عن طريق تخفيض أعداد العاملين في القطاع الحكومي وذلك لحل مشكلة البطالة المقنعة مع تخفيض الأعباء المالية على الخزنة العامة للدولة راجع إلى أجور العاملين في القطاع الحكومي .

ثانياً : أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في توضيح ما يلي :

١- إن الانخفاض في أعداد العاملين في القطاع الحكومي يكون له تأثير على دخول كبار السن حيث أن الاشتراكات المحصلة من العاملين في هذا القطاع مرتفعة عن القطاع الخاص بفرض أن القطاع الخاص استوعب هذا الانخفاض في العاملين بالقطاع الحكومي فإن الأجر التأميني المنخفض في القطاع الخاص يكون له تأثير على دخول كبار السن .

٢- بدأت الدولة خلال الفترة الأخيرة في رفع الحد الأدنى للأجر التأميني للعاملين في القطاع الخاص من أجل ارتفاع الاشتراكات المحصلة منهم ومن أجل تقارب الاشتراكات المحصلة من القطاعين الحكومي والخاص .

ثالثاً : أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر إعادة هيكلة القوى العاملة في مصر على دخول

كبار السن عن طريق المعاش وذلك كما :-

١- التنبؤ بالاشتراكات المحصلة للعاملين في القطاع الحكومي والخاص خلال فترة الدراسة .

٢- حساب متوسط الأجر التأميني للعاملين في القطاعين الحكومي والخاص باستخدام معدلات الاستبدال المختلفة للعاملين .

٣- قياس أثر إعادة الهيكلة للقوى العاملة على الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص في ظل معدلات الاستبدال المختلفة .

رابعاً : الفترة الزمنية :

- الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠ (بيانات فعلية)
- الفترة من ٢٠٢١ حتى ٢٠٥٠ (نتائج متوقعة)

خامساً : فرضية البحث :

١- أثر انخفاض أعداد العاملين في القطاع الحكومي تدريجياً على الاشتراكات المحصلة لصناديق التأمين .

٢- أثر ارتفاع أعداد العاملين في القطاع الخاص على تعويض الانخفاض للعاملين في القطاع الحكومي .

سادساً : منهجية البحث :**أ - المنهج الوصفي :**

وذلك عن طريق استخدام الجداول والرسومات البيانية والنسب المئوية للسكان داخل قوة العمل وكبار السن من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠ .

ب- المنهج التحليلي :

١. عمل الإسقاطات السكانية باستخدام برنامج Spectrum للتنبؤ بأعداد ونسب

السكان وكل المقاييس الديموجرافية خلال الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٥٠ .

٢. استخدام التقييم الإكتواري للتنبؤ بأعداد المؤمن عليهم والاشتراكات المحصلة من

العاملين في القطاعين الحكومي والخاص لصناديق التأمين الاجتماعي خلال الفترة

من ٢٠٢١ حتى ٢٠٥٠ .

سابعاً : مصادر البيانات :

١- بيانات عن السكان وقوة العمل ومصدرها التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦ ،

٢٠٠٦ ، ٢٠١٧ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

٢- نشرات بحث العمالة بالعينة - مسح العينة الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٢٠ - الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

٣- كتاب الإحصاء السنوي خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٢٠ - الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء .

٤- الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٢٠ - وزارة التخطيط.

٥- النشرات الاحصائية خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٢٠ - الجهاز المركزي للتعبئة

العامة والإحصاء .

ثامناً : الدراسات السابقة :

١. دراسة : محمود أحمد نور ، ٢٠٢١

الأثار الديموجرافية والاقتصادية لإنخفاض أعداد العاملين فى القطاع الحكومى المصرى هدفت الدراسة إلى التعرف على الاثار الديموجرافية والاقتصادية المتوقعة لانخفاض أعداد العاملين بالقطاع الحكومى فى مصر عن طريق ما يلى :

١- الاثار الديموجرافية : معدلات الإعالة والمساهمة والبطالة فى النشاط الاقتصادى فى ظل التنمية المستدامة .

٢- الاثار الاقتصادية : دخل كبار السن عن طريق المعاشات ، ومدى تأثير هذا الإنخفاض على الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومى على ميزانية صناديق التأمين الاجتماعى فى ظل التنمية المستدامة .

وقد توصلت الدراسة إلى أنه بمقارنة معدلات الإحلال (١) ، (صفر) يتضح أن هناك إرتفاع فى معدلات البطالة فى حالة معدل الإحلال (صفر) عن مثيلاتها فى معدل الإحلال (١) بنسبة تصل إلى أكثر من ضعف قيمتها فى نهاية فترة الدراسة ، وقد يرجع ذلك إلى إنخفاض أعداد العاملين بالقطاع الحكومى تدريجيا خلال فترة الدراسة .

٢. محمود أحمد نور عبد الله ، ٢٠٢٠

نموذج مقترح للتنبؤ بدخول كبار السن فى ظل معدلات استبدال العمالة

للعاملين بالقطاع الحكومى فى مصر

تهدف الدراسة إلى تحسين مستويات الدخل للمسنين عن طريق تقديم نموذج إحصائى لقياس أفضل معدل لإستبدال العمالة بثلاث مقترحات هى (١ ، ٠,٥ ، ١,٥) ، وذلك للعاملين فى القطاع الحكومى الذى يحقق أعلى دخل لكبار السن مع الخذ فى الاعتبار المتغيرات الأخرى ، من أجل تنمية بشرية منشودة ، وذلك عن طريق :

١. قياس المتغيرات الديموجرافية والاقتصادية المؤثرة فى دخول كبار السن .

٢. تحديد أفضل مقترح الذى يحقق أكبر دخل لكبار السن عن طريق المعاش فى ظل معدلات استبدال العمالة المقترحة .

وقد توصلت إلى النتائج التالية :

- ١- أكثر المتغيرات تأثيراً في النموذج هي : (معدلات الإعالة الكبرى - عدد العاملين - التزامات الخزنة - إلتزامات الصندوق - الفائض القابل للإستثمار - أعداد أصحاب المعاشات) .
- ٢- زيادة عدد العاملين الجدد يؤدي في المستقبل إلى زيادة الاشتراكات المحصلة لصناديق التأمين الاجتماعي وبالتالي يؤدي إلى زيادة دخول كبار السن .
- ٣- أن معدل إحلال العمالة ٠.٥ هو أقل المعدلات بالمقارنة بمعدل الإستبدال ١ ، وقد تضاعفت بالنسبة لمعدل الإستبدال ١.٥ وذلك للإشتراكات لصناديق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٤٨ ، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أعداد العاملين الجدد بالمقترح الثالث مقارنة بالمقترحين الآخرين .

٣. دراسة : بلعربي عبد القادر وآخرون ، ٢٠٢٠**سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة الاقتصادية والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في حجم السكان والنفقات العامة، معدل التضخم والناتج المحلي وأسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر، ولفهم العلاقة السببية بين هذه المتغيرات وتحديد مدى ثيرها على توازن سوق العمل بين ١٩٨٠- ٢٠١٤ ، استخدمنا أسلوب الانحدار الخطي المتعدد .

وأظهرت نتائج الدراسة عجز سوق العمل عن امتصاص البطالة بسبب النمو الديمغرافي والتضخم وتدني أسعار البترول رغم تبني الحكومة لسياسة الإنفاق الحكومي كخيار مما يتيح للبطالين فرص الممارسة غير الرسمية.

٤. تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية : ٢٠٢٠**رأي في أزمة : سوق العمل المصري**

كشف انتشار فيروس كورونا المستجد عن هشاشة أسواق العمل في كافة أنحاء العالم ، فيما اجتمعت أغلب الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في التدابير الاحتوائية لأزمة انتشار الفيروس، إلا أن حدة هذا التأثير تتباين وفقا لواقع أداء الاقتصاد الكلي

والإطار المؤسسي والهيكلية الحاكم لسوق العمل من ناحية، ولأي مدى سوف تمتص الاختلالات الحالية لسوق العمل صدمات العرض والطلب المصاحبة للأزمة من ناحية أخرى.

تختلف ديناميكية سوق العمل وفقا للصدمة الخارجية والفترة الزمنية المزامنة لها، وهو ما سيعمل التقرير الحالي على تحليله، لتقفي أثر الأزمة الحالية في ضوء المراحل الخمسة لدورة الأزمة. ولدراسة الآثار السلبية التي خلفها الكوفيد 19 -على سوق العمل المصري، ينبغي بدايةً استعراض تطور خصائص سوق العمل وفقا لظروف الاقتصاد الكلي والتوجهات السياسية المتعاقبة نحو إصلاح الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي تزايدت حدتها على مر العقود.

٥. دراسة زيان مريم ، ٢٠١٨ .

أنظمة التقاعد في ظل التحولات الاقتصادية

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى إبراز دور الإصلاحات الاقتصادية و تأثيرها في تعديل نظام التقاعد في ظل التشريع الجزائري، من جهة ، ودراسة مدى توافق هذا التعديل مع المصلحة الاقتصادية من جهة والمصلحة الاجتماعية من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى :

- تحديد المبلغ الأدنى لمعاش التقاعد ب ٧٥ % من المبلغ السنوي للأجر الوطني الأدنى المضمون.
- الرفع من الأجر المعتمد كأساس لحساب معاش التقاعد إلى الأجر الشهري المتوسط المتقاضي خلال السنوات الخمسة الأخيرة السابقة للإحالة على التقاعد أو الأجر الشهري المتوسط المقدر على أساس السنوات الخمسة التي تقاضى فيها العامل الأجر الأقصى خلال حياته المهنية إذا كان ذلك أكثر نفعاً له.
- وضع صندوق التقاعد الاحتياطي لتكوين احتياطات تغطي عجز الصندوق الوطني للتقاعد.
- إعادة تثمين معاشات ومنح التقاعد في شهر ماي من كل سنة بقرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي بناء على اقتراح مجلس إدارة هيئة التقاعد.

- التفتح أكثر على الاقتصاد العالمي بإنجاز مشاريع كبرى واستقطاب استثمارات أجنبية، وبالتالي تشجيع التشغيل وتوظيف عدد كبير من العمال يشاركون في إثراء أنظمة التقاعد بدفع اشتراكات إجبارية.
- الإبقاء على أنظمة التقاعد الجديدة بشرط إحلال المحالين على التقاعد بعمال جدد يساهمون في دفع الاشتراكات، بما أن الجزائر تعمل على معيار التوزيع لتساهم الفئة النشيطة في تكوين أداءات يتم دفعها في شكل معاشات ومنح للمتقاعدين، وذلك تقادي لأي اختلال في توازن صندوق التقاعد.

٦. دراسة : أيمن زهري ، ٢٠١٨

بعنوان " الديموغرافيا الخطرة : سكان مصر في القرن الحادي والعشرين "

تهدف هذه الدراسة، بعيدا عن الترهيب أو الترغيب، إلى قراءة علمية متأنية لتوجهات الزيادة السكانية في مصر خلال القرن الحادي والعشرين ، تتخذ الدراسة من المنهج الوصفي التحليلي سبيلا لتحقيق أهدافها، وتعتمد بالأساس على بيانات اسقاطات السكان التي أعدها مكتب السكان بالأمم المتحدة والتي تغطي الفترة من ١٩٥٠ إلى ٢١٠٠ .
وقد توصلت الدراسة إلى أن :

- أدت معدلات الخصوبة المرتفعة التي شهدتها مصر في العقود السابقة إلى ارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية (أقل من ١٥ عام) ، مما أدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني وإلى ارتفاع معدلات الإعالة العمرية والذي أدى بدوره إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مستوى الأداء الاقتصادي .وعلى الرغم من انخفاض معدل الإعالة العمرية في مصر إلا أن درجة الانخفاض لم تكن بالقدر الذي يمكن إن يحقق نقلة كبيرة في التركيب العمر للسكان لصالح جهود التنمية.
- ارتفاع نسبة كبار السن (+٦٥) من ٣ % عام ١٩٥٠ لتصل الى ٥,١ % عام ٢٠١٥ ، ثم توالي الارتفاع ليصل الى ٦,٦ % عام ٢٠٣٠ ، حيث ارتفعت تلك النسبة إلى ١٠,٦ % عام ٢٠٥٠ ، ثم يستمر الارتفاع ليصل إلى ٢١,٧ % بنهاية القرن الحادي والعشرين .

- هناك ثباتا نسبيا في الفئة العمرية المنتجة (١٥-٦٤) خلال الفترة ذاتها من ٥٨,٣ % عام ١٩٥٠ إلى ٦١,٨ % عام ٢٠١٥ ، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة ارتفاعا طفيفا لتصل إلى ٦٤% عام ٢٠٣٠ ، ثم يتوالى الثبات تقريبا حيث من المتوقع أن تصل إلى ٦١,٣ % بنهاية القرن الحادي والعشرين ، ويمثل هذا التركيب العمري فرصة سانحة لإستغلال الطاقة البشرية الهائلة في دفع عجلة الإنتاج والتنمية في مصر إذا ما أحسن توجيهها .

٧. دراسة : هناء الحسينى ، ولاء الشرقاوى ، ٢٠١٦

تقديرات السكان المستقبلية وأثرها على القوى العاملة والتعليم

خلال الفترة من عام (٢٠١٤-٢٠٣١)

هذه الدراسة تلقى الضوء على تقدير أعداد القوى العاملة ومتطلبات التعليم فى الفترة من (٢٠١٤-٢٠٣١) للتنبؤ بأثر الزيادة المستمرة فى حجم السكان على القطاعين ، وهدفت الدراسة إلى:

- ١- تقدير عدد السكان لإجمالي الجمهورية على المستوى القومي لفترة ١٧ عاماً (من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٣١) .
- ٢- إعداد تقديرات سنوية للقوى العاملة وفرص العمل المطلوبة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٣١ .

وتوصلت الدراسة إلى :

- ١- إرتفاع عدد السكان المتوقع من حوالى ٨٦.٨١١ مليون عام ٢٠١٤ إلى ١٢٥.٣٥٦ مليون عام ٢٠٣١ بزيادة حوالى ٣٨.٥٤٥ مليون بين العامين .
- ٢- إرتفاع معدل الإعالة العمرية من ٥٥ عام ٢٠١٤ إلى ٦٦ عام ٢٠٣١ وذلك نظراً لإرتفاع العمر المتوقع عند الميلاد خلال فترة الدراسة للذكور من ٦٩.٧ إلى ٧٥ ، وللإناث من ٧٢.٥ إلى ٧٧.٣ وذلك للعامين ٢٠١٤ ، ٢٠٣١ على التوالى .
- ٣- إرتفاع حجم القوى العاملة كل سنة مقارنة بالسنة السابقة لها أى دخول أعداد جديدة من السكان إلى قوة العمل ، فكما توضح نتائج الدراسة فمن المتوقع إرتفاع

حجم القوى العاملة من حوالى ٢٩ مليون عام ٢٠١٤ إلى ٣٩ مليون عام ٢٠٣١ أى زيادة حجم القوى العاملة بمقدار ١٠ مليون نسمة خلال ١٧ سنة .

٤- زيادة حجم فرص العمل المطلوب توفيرها ، سنوياً حيث بلغت حوالى ٥٥٦ ألف فرصة عمل عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن تصل إلى حوالى ٨٥٦ ألف فرصة عمل عام ٢٠٣١ مما يشير إلى زيادة حجم العبء الواقع نظراً لتأثير المشكلة السكانية فى حالة إستمرار معدلات الخصوبة على ماهى عليه .

٨. دراسة : محمد طلال حسنين ، ٢٠١٦

بعنوان " إتجاهات الموظفين المدنيين في القطاع العام نحو التقاعد المبكر في قوانين التقاعد الفلسطينية "

- يهدف هذا البحث الى دراسة إتجاهات الموظفين المدنيين في القطاع العام نحو التقاعد المبكر في قوانين التقاعد الفلسطينية، وبلغ مجتمع الدراسة ٣٠,٦٠٦ موظف/ة وعينة الدراسة ٤٥٠ استبانة حيث تم توزيعهم واسترداد ٣٩٣ أي بمعدل استجابة ٨٧,٣ % ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل SPSS ، وقد تمثلت أهم نتائج البحث فيما يلي:
- ١- يوجد عدد كبير من الموظفين يرون أن التقاعد المبكر يحل مشكلة الخريجين ويعمل على زيادة عدد الوظائف الشاغرة.
 - ٢- توجه غالبية الموظفين نحو التقاعد المبكر من أجل رعاية أسرهم.
 - ٣- عدم رغبة الموظفين بالتقاعد المبكر وذلك لتقدير جهودهم من قبل زملائهم الموظفين ، ولشعورهم بالقيمة الاجتماعية وهم بالوظيفة.
 - ٤- ويرى غالبية الموظفين ان البقاء بالوظيفة يحافظ على صحة الموظف و يزيد من النشاط الجسدى.
 - ٥- غالبية الموظفين يرون ان زيادة سن التقاعد لأكثر من ٦٠ عام يزيد من التكاليف المالية للدولة.
 - ٦- يفضل غالبية الموظفين التوجه نحو التقاعد المبكر في حالة وجود مزايا تشجع على التقاعد.

٩. دراسة : محمد عبد الرحمن صالح محمود ، ٢٠١٥

الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر - دراسة تحليلية لتحديات التنمية :
يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين الهبة الديموغرافية ورأس المال البشري من خلال قياس وتحديد مؤشرات هدر رأس المال البشري ورصد العلاقة بين رأس المال البشري وتحديات التنمية. وتتلخص إشكالية البحث بأن تدني مستويات المعيشة في مصر يعود إلى غياب الاستثمار في البشر، وعدم الاستفادة من الهبة الديموغرافية الراهنة، التي تتحدد في مجموعة مؤشرات تعبّ عن هدر رأس المال البشري، وتخلق تحديات أمام التنمية وتحسين نوعية حياة المواطن المصري. جرى الاعتماد على المنهج التحليلي والمقارن، ولإجراء عملية التحليل لتلك القضايا اعتمد الباحث على مجموعة كبيرة من البيانات الثانوية المحلية والدولية.

وتشير نتائج البحث إلى أن رأس المال البشري مازال غير مستغل بصورة مثلى، ومن بين الشواهد ارتفاع نسبة الفقر والحرمان بأبعاده المختلفة، وتدني مستويات التعليم وانفصامه عن سوق العمل، وانخفاض مستوى مهارة العاملين من الشباب، وارتفاع نسبة العاطلين وفجوة النوع الاجتماعي، وتفاقم الطلب على الهجرة الخارجية. تبيّن الدراسة أن التنمية الحقيقية تلك التي تعتمد على الاستثمار في الشباب من خلال التعليم والعدالة الاجتماعية، مع إزالة جميع المعوقات التي تخلق فجوة النوع الاجتماعي.

١٠. دراسة : محمود أحمد نور ، ٢٠١٤

النافذة الديموجرافية وأثرها على نظم المعاشات في مصر

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو تقييم أثر النافذة الديموجرافية على نظم المعاشات في مصر لاختيار سن مناسب للتقاعد أثناء فترة النافذة الديموجرافية للمساهمة في انخفاض معدلات الفقر بين كبار السن والتجهز لمرحلة المجتمع المسن أثناء فترة النافذة ، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية:

١- قياس إجمالي الأعباء المالية الملقاة على عاتق الخزنة العامة وصناديق التأمين الاجتماعي خلال فترة النافذة الديموجرافية والنااتجة عن المبالغ المنصرفة على المعاشات .

- ٢- تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في دخل كبار السن لإختيار سن التقاعد المناسب .
٣- قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات المؤثرة في دخل كبار السن لتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر في اختيار سن التقاعد.

ومن أهم النتائج :

- ١- طبقا للإسقاطات السكانية التي قام بها الباحث خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٥١ فمن المتوقع أن تدخل مصر مرحلة النافذة الديموجرافية خلال الفترة من ٢٠٢٠ وتستمر حتى ٢٠٤٥ ، ويتبع ذلك مرحلة المجتمع المسن .
٢- ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة خلال الفترة الأخيرة ، حيث تتحسن الخدمات الصحية المقدمة من الدولة مما يؤدي إلى أن هذه الفئة العمرية مازالت قادرة على العطاء ، وذلك للاستفادة من هذه الخبرات.
٣- أن أكثر المتغيرات تأثيرا في دخل كبار السن هي عدد السكان في سن العمل والتزامات الخزنة العامة للدولة والتزامات صناديق التأمين الاجتماعي واعداد كبار السن ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة .

الإطار النظري

تمهيد :

في هذا المبحث سوف يتم عرض تعريف كبار السن ودور الحكومات في رعاية حقوقهم ، وأوجه الرعاية التأمينية لهم ، وما هو معدل استبدال العمالة .

١- تعريف كبار السن :

إن تحديد العمر الذي يعتبر الشخص فيه مسناً يلقى اختلافاً وجدلاً كبيراً، وهذا ما يكشف عنه تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة رقم (٩١٢٦/أ) بتاريخ ٢٨/٨/١٩٧٣ م ، والذي تم وضعه بناءً عن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٨٤٢ ، يتبين من هذا التقرير أن هناك آراء متعددة في تحديد بداية سن الشيخوخة: فبعض الدول تأخذ بسن ٦٥ كسن للشيخوخة، والبعض الآخر يأخذ بسن ٦٠، ومن الدول من تأخذ للذكور عمراً يختلف عن الإناث مثل ٦٠ عاماً للرجل و٥٥ للمرأة، أو ٥٥ للرجل و٥٠ للمرأة وعموماً، فإن عمر

الشيخوخة يتم تحديده في كل دولة حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية والأحوال السياسية السائدة فيها فضلاً عن متوسط أعمار مواطنيها.

٢- دور الحكومات في رعاية حقوق كبار السن^١:

يمثل توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين أحد المهام الرئيسية لحكومات كافة الدول علي اختلاف معتقداتها وأيدولوجياتها .

وتتمثل الحماية الاجتماعية المشار إليها في توفير الحكومات حياة كريمة لمواطنيها ، وذلك من خلال توفير مختلف الخدمات ومنها خدمات الحماية الاجتماعية .

ومن مقتضيات الحماية الاجتماعية أيضاً توفير الحكومات خدمات الضمان الاجتماعي لمواطنيها ، ويتمثل الضمان الاجتماعي المشار إليه في توفير الحكومات دخل لمن ليس له دخل من مواطنيها ، وذلك من خلال (نظم التأمين الاجتماعي - نظم المساعدات الاجتماعية) .

ويتمثل الفرق بين النظامين المشار إليهما في الآتي :

• من حيث التمويل :

- أ - تمول نظم التأمين الاجتماعي من المستفيدين من هذه النظم .
- ب - تمول نظم المساعدات الاجتماعية من الموازنة العامة لدولة .

• من حيث استحقاق المزايا التي تكفلها هذه النظم :

أ - تستحق مزايا نظم التأمين الاجتماعي متى توافرت شروط الاستحقاق بصرف النظر عن الحاجة إليها.

ب - يشترط لاستحقاق مزايا نظم المساعدات الاجتماعية توافر شرط الحاجة إليها من خلال اجراء بحث اجتماعي .

وتولي معظم الدول اهتماما كبيرا بنظم التأمين الاجتماعي نظرا لما تحققه هذه النظم من ضمان تعويض الدخل الذي ينقطع بتحقق احد المخاطر التي تؤدي الي ذلك ،

١ - الصياد ، محمد حامد - دور الحكومات في رعاية كبار السن في مجال التأمين الإجتماعي - مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان - مارس ٢٠٠٩ .

والتي تتمثل بصفه اساسية في "الشيخوخة - العجز - الوفاة - الاصابة - المرض - البطالة"

بل ان دساتير كثير من الدول تنص علي ان تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وفقا للقانون.

هذا فضلا عن الإتفاقيات الدولية في مجال التأمين الإجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، والإتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل العربية.

ولا شك ان تطبيق نظم التأمين الاجتماعي وماتكفله من تعويض الدخل الذي ينقطع لتحقيق احد المخاطر المشار اليها ، بالإضافة إلي ما تقدمه من علاج ورعاية طبية في حالات المرض والإصابة ، انما يمثل اهمية كبرى من حيث ضمانه لاستمرار معيشة الاسرة بذات المستوي التي كانت عليه قبل تحقق الخطر ، وهو ما يعني المحافظة علي كيان هذه الاسرة من جانب ، ومن جانب اخر تحقيق الإستقرار الوظيفي والإجتماعي.

وقد إمتدت مظلة التأمين الإجتماعي في مصر لتشمل كافة القوي العاملة بشكل مباشر وأسرههم بشكل غير مباشر وذلك من خلال تغطية كافة المخاطر التي تؤدي إلي إنقطاع دخل المؤمن عليه.

٣- أوجه الرعاية التأمينية لكبار السن ٢ :

أولاً : قبل بلوغ سن التقاعد :

تتمثل أوجه الرعاية التأمينية التي تقدم خلال هذه المرحلة من العمر في الآتي:

- التغطية الشاملة لجميع من هم في سن العمل ضد خطر الشيخوخة والعجز والوفاة.
- تيسير إجراءات ضم مدد الاشتراك في قانون واحد أو في اكثر من قانون .
- تيسير شراء مدد سابقة على الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي .
- تيسير أداء الخدمة التأمينية .

ثانياً: عند بلوغ سن التقاعد (تحقق خطر الشيخوخة):

تتمثل أوجه الرعاية التأمينية التي تقدم خلال هذه المرحلة من العمر في :

- تخفيض المدة المؤهلة لاستحقاق معاش التقاعد .
- الحق في الاستمرار في العمل ، أو الالتحاق بعمل آخر ، بعد بلوغ سن التقاعد .
- الحق في شراء مدة بعد بلوغ سن التقاعد .
- تحديد حد أدنى رقمي لمعاش التقاعد عن الأجر الأساسي .
- إضافة بعض الزيادات إلى المعاش في تاريخ الاستحقاق تتحملها الخزنة العامة .
- ضمان المعاش المناسب للدخل الذي ينقطع ببلوغ سن التقاعد .
- تعدد الحقوق التي يحصل عليها المؤمن عليه عند بلوغه سن التقاعد - ويشمل ذلك:

أ - المعاش . ب- تعويض الدفعة

الواحدة .

ج- تعويض المدة الزائدة . د- المكافأة .

- **المعاشات الاستثنائية** : يجيز قانون المعاشات الاستثنائية الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، منح معاشات ومكافآت استثنائية أو زيادات في المعاشات ، لبعض الحالات ذات الظروف الخاصة ، مثل انخفاض قيمة المعاش الذي يحصل عليه صاحب المعاش أو في حالة وجود حالات مرضية أو أبناء في التعليم.

- إنتفاع صاحب المعاش بالعلاج والرعاية الطبية .

ثالثاً : بعد بلوغ سن التقاعد :

وتتمثل أوجه الرعاية التأمينية التي تقدم خلال هذه المرحلة من العمر في تيسير

إجراءات الصرف الدوري للمعاشات وتوفير تغطية التأمين الصحي لإصحاب المعاشات .

٤- مراحل التقييم الاكتواري تتلخص في الآتي:

أولاً:- تجميع و تبويب البيانات التي سوف يتم استخدامها في التقييم:

تهدف هذه المرحلة إلى تجميع وتبويب وتحليل البيانات اللازمة للتقييم، و التأكد من سلامتها وصلاحياتها لإعداد حسابات القيمة الحالية، الذي لا يتأتى إلا بتوافر جميع البيانات التفصيلية الخاصة بكل مؤمن عليه و صاحب معاش والمستحقين (عينات ممثلة للمجتمع) في تاريخ إعداد التقييم في ٢٠١٠/٦/٣٠.

أ- بيانات المؤمن عليهم التابعين لصناديق التأمين الاجتماعي^٣:-

في نهاية عام ١٩٨٩ تم وضع نظام التغطية التأمينية للمؤمن عليهم، بمقتضى هذا النظام يتم تسجيل البيانات الوظيفية والاجتماعية لكل مؤمن عليه، برقم تأميني واحد على الحاسب الآلي ويتم تحديث هذه البيانات أولاً بأول سنوياً، الأمر الذي أدى إلى توافر كميه كبيرة من بيانات المؤمن عليهم المسجلة على الحاسب الآلي.

ب- بيانات أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم:-

البيانات الخاصة بأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم مسجلة ومحدثه بالكامل .

ثانياً :- الافتراضات الديموجرافية والمالية المستخدمة في التقييم الاكتواري^٤

يجب أن يراعى عند تحديد الافتراضات أنها سوف تطبق على المستقبل لذلك يجب أن يتوافر عنصر التنبؤ بالإضافة إلى الناحية الإحصائية، بالرغم من أن تقدير الأعباء هو من المسائل المعقدة التي تدخل في اختصاص خبراء التأمين (الاكتواريين) إلا انه من المناسب إعطاء صورة مبسطة لأهم الأسس والافتراضات التي يعتمد عليها في اجراء هذه الحسابات، خاصة وأنها ترتبط بالنواحي الاقتصادية للنظام.

٣ - تقارير فحوص المركز المالي لصناديق التأمين الاجتماعي سنوات ١٩٩١ حتى ٢٠١١ .

٤ - نور ، محمود أحمد ، النافذة الديموجرافية وأثرها على نظم المعاشات فى مصر ، رسالة دكتوراة ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة ، ٢٠١٤ .

١- الافتراضات الديموجرافية تتلخص في الآتي :

أ- معدلات الوفاة بين المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين (جدول الحياة) :
يعتمد تحديد معاش الشيخوخة بشكل عام على معرفة تاريخ تقاعد المؤمن عليه، ثم تاريخ وفاته وسنه عند بدء الاشتراك في النظام ، فلو فرضنا أن مؤمن عليه بلغ الخمسين من عمره، يرغب في الحصول على معاش قدره ألف جنيه سنوياً عند بلوغه سن الخامسة والستين فإذا أمكن معرفة أن عمره سيتمتد حتى السبعين، فإنه سيتقاضى خمسة آلاف من الجنيهات كمعاش بعد التقاعد، ويكون من الميسور حينئذ حساب قيمة الاشتراك بقسمة خمسة آلاف على مدة اشتراكه في النظام مع الأخذ في الاعتبار عنصر الفائدة ، وأيضاً جانب من الحيلة والحذر عند إعداد الحسابات الآتية:

- افتراض أن سن الابن هو سن أصغر الأبناء عند حساب القيمة الحالية لمعاش الأبناء، لأن المعاش يرد إلى باقي الأبناء في حالة قطع معاش احدهم، ولأن فترة استحقاقه تعتبر أطول فتره استحقاق للمعاش من بين الأبناء.
- استخدام معدلات الوفاة للمتقاعدين بسبب العجز الصحي وفقاً للجدول البريطاني (ULT ٥٢/٤٩A) مع إضافة ٢% لمعدل الوفاة المقابل لكل سن حتى تصبح متوافقة مع المعدلات الفعلية^٥.

ب - معدلات التقاعد (بلوغ السن - تقاعد مبكر)^٦:

ليس من الميسور الحصول على معدلات سليمة لحالات الاستقالة، إذ أنها تخضع لعوامل ثابتة ولا يمكن الاعتماد على الإحصاءات المتعلقة بفترات سابقة من الخدمة، فضلاً عن أن معدل الاستقالة في عمل معين قد يختلف عن المعدل في أعمال أخرى، ونظراً لأن إدخال نظم للمعاشات غالباً ما يؤدي إلى استقرار العمالة لما يبعثه من استقرار في نفوس المنتفعين، لذلك فإن تقدير معدلات الاستقالة على أساس المدة السابقة قد يكون مناسباً إلى حد كبير.

٥ - تقارير فحوص المركز المالي للصندوق الحكومي

٦ - نور ، محمود أحمد ، ٢٠١٤ ، سبق ذكره

ج - معدلات التقاعد (بسبب العجز الصحي)^٧:

يستطيع الخبير الاعتماد على إحصاءات العجز الفعلية في فترات الخدمة السابقة إلا أنه يجب الاحتياط من التوقعات المستقبلية لهذه الحالات عند حساب هذه المعدلات.

د - العلاقة بين سن الزوج وسن الزوجة وسن أصغر الأبناء :-

تم استخدام البيانات التاريخية للمؤمن عليهم المسجلة على الحاسب الآلي، في حساب العلاقة بين سن المؤمن عليه وسن زوجته وسن أصغر أبنائه وقد أتضح أن هناك فرق بين سن الزوج وسن زوجته، يزداد هذا الفرق كلما ازداد سن الزوج وكذلك سن أصغر الأبناء.

هـ - معدلات الزواج من بين المؤمن عليهم :-

تم حساب معدلات الزواج من واقع بيانات المؤمن عليهم التي يتم دراستها كل فترة، لكل من الذكور والإناث كل على حده حسب كل سن.

و - معامل الإستبدال أو الاستعاضة المستخدم في الفحص لحالات التقاعد الطبيعي أو المبكر موزعه حسب السن :-

يتم تسوية المعاشات بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من متوسط أجر الاشتراك عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين عند تاريخ التقاعد الطبيعي أو المبكر، على أن يتم تخفيض المعاش الاساسي والمعاش المتغير في حالة التقاعد المبكر وفقاً للمادة ٢٣ من قانون التأمين الاجتماعي .

٢ - الافتراضات المالية التي تتلخص في الآتي:

أ- سعر الفائدة أو عائد الاستثمار^٨

لما كانت الأموال المتراكمة نتيجة تحصيل الاشتراكات لا ترد إلى المؤمن عليهم أو المستحقين في شكل معاشات أو تعويضات إلا بعد مرور فترة طويلة، لذلك كان من البديهي أن يدخل في تحديد الاشتراكات والمزايا سعر الفائدة على الاحتياطيات المستثمرة، ونظراً إلى أن معدل ريع الاستثمار يختلف من سنة إلى أخرى تبعاً لحالة أسعار الفائدة في السوق

٧ - نور ، محمود أحمد ، المرجع السابق

٨ - نور ، محمود أحمد ، المرجع السابق .

والسياسة العامة للاستثمار، لذلك يقع على عاتق الخبير الاكتواري عبء التنبؤ بأسعار الفائدة لفترات مستقبلية طويلة ولا شك أن هذا التنبؤ سوف لا يعتمد على أسس قوية، إن اى إحصاءات عن أسعار الفائدة في الماضي لا تلقى اى أضواء بالنسبة للمستقبل فضلا عن أن التكهن بالأحوال الاقتصادية وما ستصدره الدولة من قوانين ولوائح لتنظيم شؤون الاستثمار أمر لا يخضع لقواعد محددة ، لذلك يلجأ الخبراء إلى جانب الاحتياط في تحديد سعر الفائدة.

ب- سلم تدرج الأجور (Salary Scale) والزيادات السنوية المقررة:

لما كان تقدير المعاشات يرتبط غالبا بالأجر الأخير أو متوسط الأجور الأخيرة في عدد من السنوات في حين أن الاشتراكات تحصل دائما على أساس الأجور الفعلية خلال مدة الخدمة، لذلك كان من الضروري ان يؤخذ في الاعتبار عند الحساب مدى تدرج أجور المنتفعين خلال مدة الخدمة^٩ ولا شك أن تدرج الأجور خلال مدة الخدمة السابقة للمنتفعين يلقي ضوءاً واضحاً على مدى تدرجها في المستقبل، إلا انه من المناسب أن يحتاط الخبراء لما يواجهه الأجور من طفرات نتيجة للظروف الاقتصادية، و التي تعمل على زيادة الأجور بشكل دوري مضطرد وقد تم افتراض استمرار هذه الزيادات خلال فترة التقييم على النحو التالي:

- **الأجر الأساسي:** يزداد الأجر الأساسي سنويا بضم العلاوات الخاصة التي يتم فرضها سنويا ويضاف للأجر الأساسي أيضا الزيادة الناتجة عن سلم الأجور مثل العلاوات الدورية والتشجيعية والترقيات وقد تم افتراض أن متوسط معدل هذه الزيادات السنوية يعادل ١٠٪ وافترض استمرار هذا المعدل خلال فترة التقييم.

- **الأجور المتغيرة:** تزداد الأجور المتغيرة بالعلاوات الخاصة غير المضمومة كما تزداد بزيادة بعض عناصر الأجور المتغيرة المرتبطة بنسبة الزيادة في الأجر الأساسي وقد تم افتراض أن متوسط معدل هذه الزيادة السنوية يعادل ١٠٪ وافترض استمرار هذا المعدل خلال فترة التقييم.

٩ - نور ، محمود أحمد ، المرجع السابق .

- المعاشات الحالية والمستقبلية: تم افتراض أن المعاشات الحالية سوف تستمر زيادتها سنويا بنسبة ١٠٪ خلال فترة التقييم.

ج- المصاريف الإدارية:

تم افتراض أن المصاريف الإدارية المستقبلية للنظام، التي تتمثل في الأجور ومصاريف التشغيل القيمة الحالية لها، تقدر بواقع ٠.٤٪ من القيمة الحالية للأجور السنوية.

٥- إعداد حسابات القيم الحالية لكل من الأعباء والإيرادات:

يتم حساب التقييم الاكتواري للصندوق في ٢٠١٧/٦/٣٠ باستخدام طريقة الوحدة ، وافترض استمرارها خلال فترة التقييم، كما تم ضم العلاوات الخاصة التي تم منحها للمؤمن عليهم حتى ٢٠١٧/٧/١ على الأجور ثم زيادة الأجور المستقبلية بنسبة ٧ % سنويا، تم حساب القيم الحالية بعد إعداد البرامج على الأكسل لإعداد المعادلات الخاصة بحساب جميع أنواع المزايا التي يكفلها القانون، وكذلك الاشتراكات التي تمول منها المزايا والتي يتحملها كل من المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والخزانة العامة، ويتم حساب دفعات المعاشات المستقبلية لكل من المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين بعد استخدام معدلات التناقص المعدة، ويتم ذلك لكل مجموعة عمرية على حده، وتجميع كل المجموعات العمرية، ثم يتم إسقاط قيم المدفوعات والاشتراكات في المستقبل سنة بسنة ثم حساب القيم الحالية لها باستخدام معدلات الفائدة المختلفة في الحسابات كما يلي:

- القيمة الحالية لإجمالي الأعباء المستقبلية المتوقعة التي سوف يتحملها الصندوق .
- القيمة الحالية لأجمالي المصاريف الإدارية للصندوق.
- القيمة الحالية للإشتراكات المستقبلية المتوقعة التي يتحملها صاحب العمل والمؤمن عليهم والخزانة العامة لتغطية هذه الأعباء .
- القيمة الحالية لاستثمارات الصندوق في تاريخ التقييم (المال الاحتياطي أو الأصول).
- الفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات بما في ذلك المصاريف الإدارية يمثل العجز أو الفائض في تاريخ الفحص.

الدراسة التحليلية

أولاً : الإسقاطات السكانية لمصر خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٥٠ :

يعتبر حجم السكان من العوامل الأساسية التي تؤثر على تحديد المستهدفات الكمية لأهداف التنمية المستدامة على مستوى الدولة ، وقد تم إعداد إسقاطات السكان للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٥٠ . وقد تم استخدام حجم السكان وتوزيعهم حسب العمر من تعداد مصر في عام ٢٠١٧ كعدد سكان سنة الأساس باستخدام برنامج ال Spectrum . ولقد قام الباحث بأجراء إسقاطات سكانية لمصر خلال الفترة ٢٠٢٠ حتى ٢٠٥٠ مستخدماً الافتراضات التالية:

- ١- عدد السكان مقسمة إلى فئات عمرية حسب النوع من تعداد ٢٠١٧ .
 - ٢- معدلات الخصوبة الكلية ٣.٥ عام ٢٠١٧ والمستهدف ١.٩ عام ٢٠٥٠ .
 - ٣- معدلات الخصوبة التفصيلية المقدرة في الدول العربية .
 - ٤- نسبة النوع ١٠٥ % .
 - ٥- توقع البقاء على قيد الحياة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٥٠ (الفرض المتوسط) الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
 - ٦- جدول الحياة المستخدم جنوب شرق آسيا .
 - ٧- بفرض أن صافى الهجرة تساوى صفر .
- تم حساب الاشتراكات المحصلة للعاملين بالقطاع الحكومى بمعرفة قسم الدراسات الإكتوارية بصندوق التأمين الاجتماعى بعدلات استبدال مختلفة للعمالة بطريقة التدفقات النقدية باستخدام قوانين حساب المعاشات والإصابة والتعويضات .
- سوف يتم عمل مقارنات بين الاشتراكات المحصلة والمتوسطات بين العاملين بالقطاعين الحكومى والخاص فى ظل معدلات الاستبدال المختلفة للعمالة وذلك على النحو التالى :

وفيما يلي تم تحديد أعداد العاملين من السكان باستخدام برنامج Tabelcurve ، وذلك بفرض أن X عدد السكان في سن العمل ، Y عدد العاملين ، وذلك باستخدام المعادلة التالية :

$$Y^{-1} = a + bx + cx^2 + dx^3 + ex^4 + fx^5$$

$$R^2 = 0.99$$

$$a = 0,1382 , \quad b = 0.00087,$$

$$c = -1.1884, \quad d = 1.00882,$$

$$e = -4.2289 , \quad f = 7.03309$$

أولاً : بفرض أنه يتم استبدال العامل المتقاعد أو الذى ترك العمل لأي سبب آخر بـ (٠.٥) :

الجدول التالى يوضح أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم فى

القطاعات الحكومى والخاص .

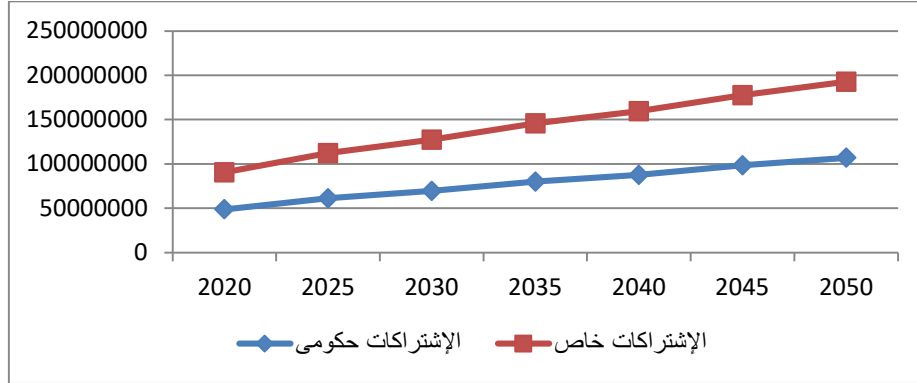
جدول (١)

أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم فى القطاعات الحكومى والخاص

السنة	قطاع حكومى			قطاع خاص			فرق الاشتراكات	فرق المتوسط
	عدد المؤمن عليهم	الاشتراكات حكومى	المتوسط حكومى	عدد المؤمن عليهم	الاشتراكات خاص	المتوسط خاص		
2020	4931320	48932000	9922	12150000	41679560	3430	7252440	6492
2025	4438188	61165000	13781	10935000	51149217	4677	10015782	9103
2030	3883415	69605770	17923	9568125	57819219	6042	11786550	11880
2035	3533907	80116241	22670	8706994	65740452	7550	14375788	15120
2040	3169915	87861481	27717	7810173	71525612	9158	16335869	18559
2045	2884622	98371075	34101	7107258	79343361	11163	19027713	22938
2050	2613468	107027730	40952	6439175	85703502	13309	21324227	27642

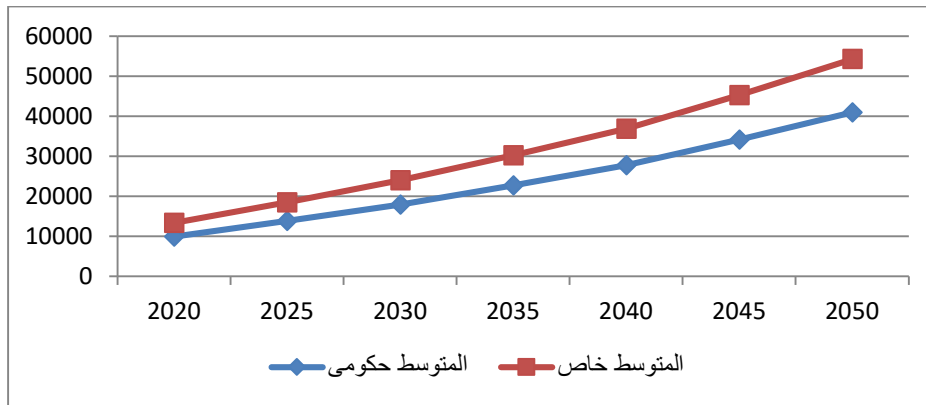
شكل (١)

الإشتراكات في القطاعين الحكومي والخاص



شكل (٢)

المتوسط في القطاعين الحكومي والخاص



من الجدول والشكلين السابقين يتضح أن :

١- بالنسبة للإشتراكات ، حقق القطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا للإشتراكات المحصلة من العاملين به بالمقارنة بالإشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة حيث تتراوح الزيادة بين ١٠ مليار لـ ٢٠ مليار جنية ، ويرجع ذلك إلى أن معظم شركات القطاع الخاص لا تخضع الأجر الحقيقي للعاملين للتأمين ، وذلك لتخفيض المبالغ التي تقوم بسدادها لصناديق التأمين الاجتماعي التي تمثل

ثلثى الاشتراكات المحصلة من العاملين المؤمن عليهم فى حين يتحمل العمل ثلث هذه الاشتراكات.

٢- بالنسبة لمتوسط الاجر التامين حقق القطاع الحكومى ارتفاعا ملحوظا عن القطاع الخاص بزيادة تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ جنية .

مما يتضح أن هناك فرق كبير بين اشتراكات العاملين فى القطاع الحكومى واشتراكات العاملين بالقطاع الخاص ، وبالتالي فإن العاملين بالقطاع الحكومى يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات .

ثانياً : يفرض أنه يتم استبدال العامل المتقاعد أو الذى ترك العمل لأى سبب آخر ب (١) :

الجدول التالى يوضح أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم فى القطاعين الحكومى والخاص .

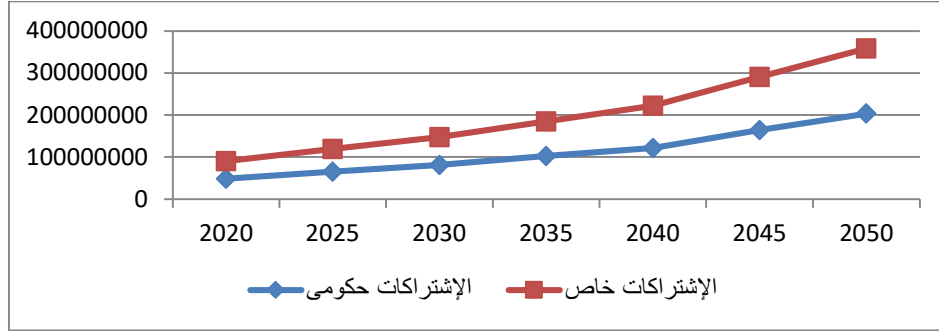
جدول (٢)

أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم فى القطاعين الحكومى والخاص

السنة	قطاع حكومى			قطاع خاص			فرق المتوسط	فرق الاشتراكات
	عدد المؤمن عليهم	الاشتراكات حكومى	المتوسط حكومى	عدد المؤمن عليهم	الإشتراكات خاص	المتوسط خاص		
2020	4931320	48932000	9923	12150000	41679560	3430	7252440	6492
2025	4931320	65290163	13240	12150000	54284459	4468	11005704	8772
2030	4931320	81008770	16427	12150000	66164097	5446	14844673	10982
2035	4931320	102497157	20785	12150000	82126186	6759	20370971	14026
2040	4931320	121869044	24713	12150000	100473176	8269	21395868	16444
2045	4931320	164107131	33279	12150000	126644931	10423	37462200	22855
2050	4931320	203807599	41329	12150000	154649988	12728	49157611	28601

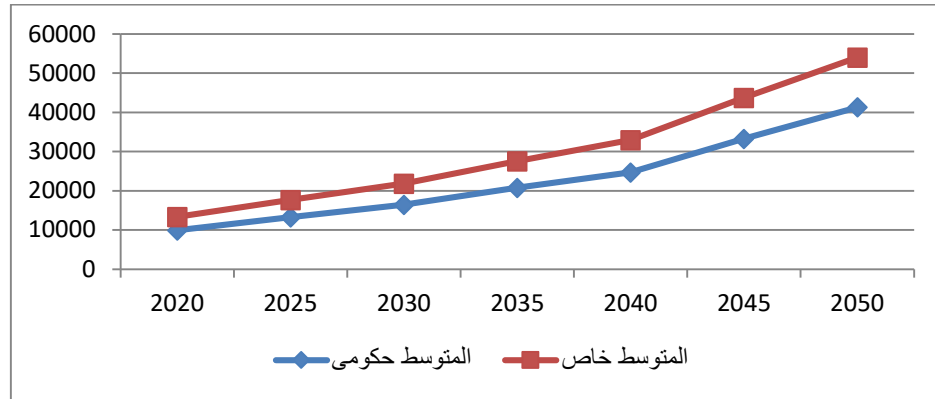
شكل (٣)

الإشتراكات في القطاعين الحكومي والخاص



شكل (٤)

المتوسط في القطاعين الحكومي والخاص



من الجدول والشكلين السابقين يتضح أن :

١- بالنسبة للإشتراكات ، حقق الإشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بالإشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة ، حيث تتراوح الزيادة بين ١٠ مليار لـ ٥٠ مليار جنية ، ويرجع ذلك إلى أن معظم شركات القطاع الخاص لا تخضع الأجر الحقيقي للعاملين للتأمين ، وذلك لتخفيض المبالغ التي تقوم بسدادها لصناديق التأمين الاجتماعي التي تمثل ثلثي الإشتراكات المحصلة من العاملين المؤمن عليهم في حين يتحمل العمل ثلث هذه الإشتراكات.

٢- بالنسبة لمتوسط الاجر التامين حقق القطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا عن القطاع الخاص بزيادة تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ جنية ، على الرغم من ارتفاع أعداد المؤمن عليهم فى القطاع الخاص بالمقارنة بالمؤمن عليهم فى القطاع الحكومى.

مما يتضح أن هناك فرق كبير بين اشتراكات العاملين فى القطاع الحكومى واشتراكات العاملين بالقطاع الخاص ، وبالتالي فإن العاملين بالقطاع الحكومى يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات ، وأن زيادة معدل الاستبدال للعاملين من ٠.٥ إلى ١ يؤدي إلى ارتفاع الفجوة بين الاشتراكات المحصلة من العاملين فى القطاعين الحكومى والخاص.

ثالثاً : بفرض أنه يتم استبدال العامل المتقاعد أو الذى ترك العمل لأي سبب آخر بـ (١.٥) :

الجدول التالى يوضح أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم فى القطاعين الحكومى والخاص .

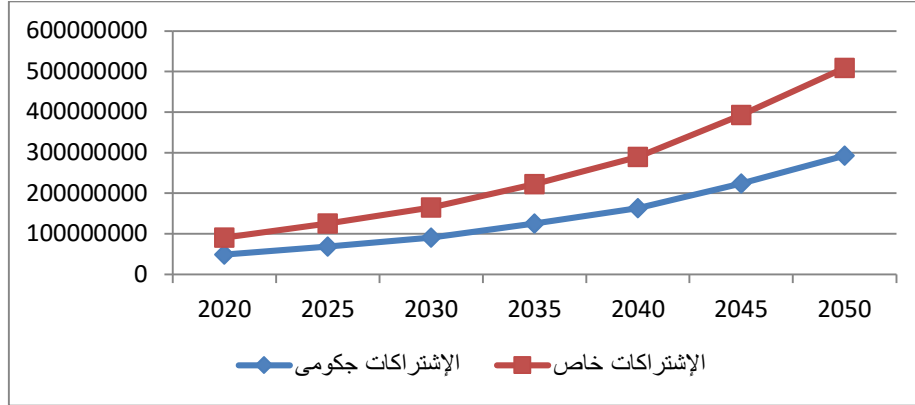
جدول (٣)

أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم فى القطاعين الحكومى والخاص

السنة	قطاع حكومى			قطاع خاص			فرق المتوسط	فرق الاشتراكات
	عدد المؤمن عليهم	الاشتراكات حكومى	المتوسط حكومى	عدد المؤمن عليهم	الإشتراكات خاص	المتوسط خاص		
2020	4931320	48932000	9923	12150000	41679560	3430	7252440	6492
2025	5330017	68710314	12891	13132328	56892599	4332	11817715	8559
2030	5801990	90934666	15673	14295191	73586595	5148	17348071	10525
2035	6097312	125371689	20562	15022821	96685427	6436	28686262	14126
2040	6311327	163454312	25899	15550122	126227659	8117	37226653	17781
2045	6396088	224095862	35036	15758959	168775721	10710	55320141	24327
2050	6274563	292779003	46661	15459539	216072417	13977	76706586	32685

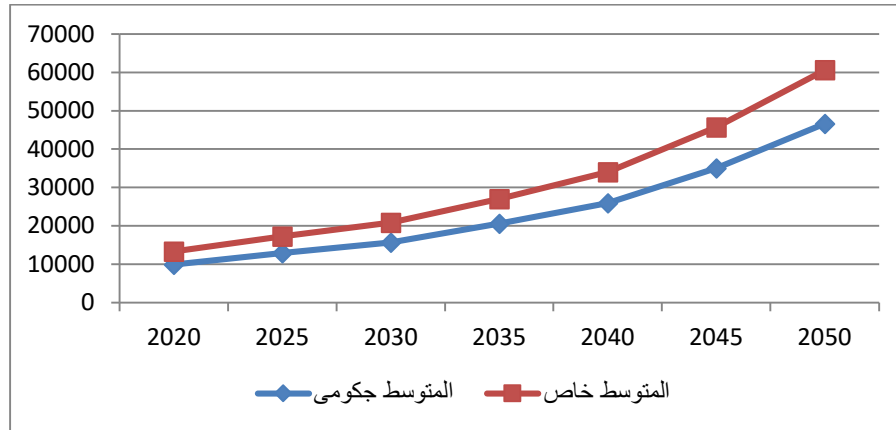
شكل (٥)

الإشتراكات في القطاعين الحكومي والخاص



شكل (٦)

المتوسط في القطاعين الحكومي والخاص



من الجدول والشكل السابقين يتضح أن :

١- بالنسبة للإشتراكات ، حقق القطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا للإشتراكات المحصلة من العاملين به بالمقارنة بالإشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة حيث تتراوح الزيادة بين ١٠ مليار لـ ٦٥ مليار جنية ، ويرجع ذلك إلى أن معظم شركات القطاع الخاص لا تخضع الأجر الحقيقي للعاملين للتأمين ، وذلك لتخفيض المبالغ التي تقوم بسدادها لصناديق التأمين الاجتماعي التي تمثل

ثلثى الاشتراكات المحصلة من العاملين المؤمن عليهم فى حين يتحمل العمل ثلث هذه الاشتراكات.

٢- بالنسبة لمتوسط الاجر التامين حقق القطاع الحكومى ارتفاعا ملحوظا عن القطاع الخاص بزيادة تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ جنية ، على الرغم من ارتفاع أعداد المؤمن عليهم فى القطاع الخاص بالمقارنة بالمؤمن عليهم فى القطاع الحكومى.

مما يتضح أن هناك فرق كبير بين اشتراكات العاملين فى القطاع الحكومى واشتراكات العاملين بالقطاع الخاص ، وبالتالي فإن العاملين بالقطاع الحكومى يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات ، ويؤدى ذلك على تحسن المركز المالى لصناديق التامين الاجتماعى نتيجة لزيادة معدلات الاستبدال للعاملين بالقطاع الحكومى وأن زيادة معدل الاستبدال للعاملين من ٠.٥ إلى ١ يؤدى إلى ارتفاع الفجوة بين الاشتراكات المحصلة من العاملين فى القطاعين الحكومى والخاص.

رابعاً : إعادة هيكلة القوى العاملة :

الجدول التالى يوضح أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم فى القطاعين الحكومى والخاص فى ظل إعادة هيكلة القوى العاملة .

جدول (٤)

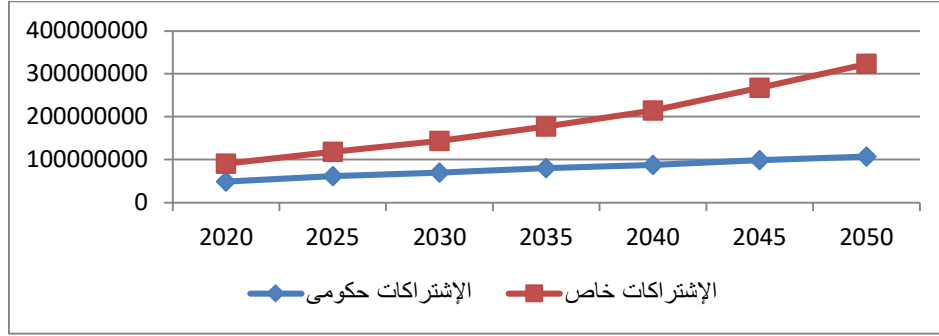
أعداد المؤمن عليهم والاشتراكات والمتوسط والفروق بينهم

فى القطاعين الحكومى والخاص فى ظل إعادة هيكلة القوى العاملة

السنة	قطاع حكومى			قطاع خاص			فرق المتوسط
	عدد المؤمن عليهم	الإشتراكات حكومى	المتوسط حكومى	عدد المؤمن عليهم	الإشتراكات خاص	المتوسط خاص	
2020	4931320	48932000	9923	12150000	41679560	3430	6492
2025	4438188	61165000	13782	13132328	56892599	4332	9449
2030	3883415	69605770	17924	14295191	73586595	5148	12776
2035	3533907	80116241	22671	15022821	96685427	6436	16235
2040	3169915	87861482	27717	15550122	126227659	8117	19600
2045	2884622	98371076	34102	15758959	168775721	10710	23392
2050	2613468	107027730	40952	15459539	216072417	13977	26976

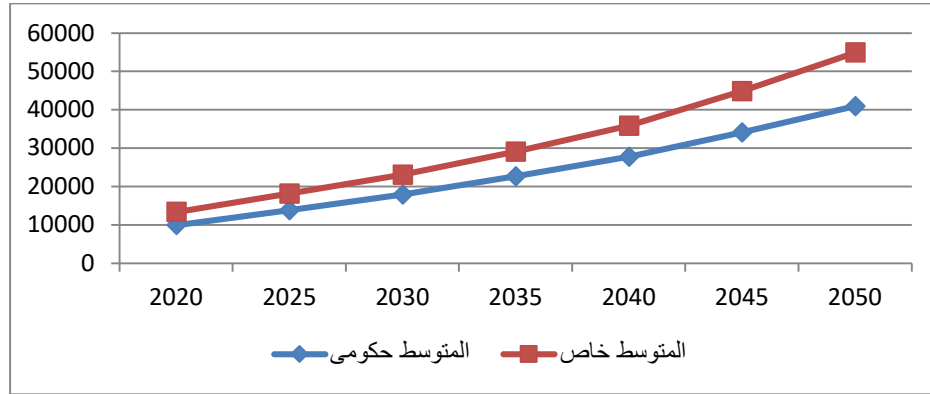
شكل (٧)

الإشتراكات في القطاعين الحكومي والخاص



شكل (٨)

المتوسط في القطاعين الحكومي والخاص



من الجدول والشكلين السابقين يتضح أن :

بفرض أن معدل استبدال العمالة في القطاع الحكومي (٠.٥) والقطاع الخاص (١.٥) ،
بمعنى ان انخفاض اعداد العاملين بالقطاع الحكومي بمعدل استبدال (٠.٥) مع تعويض هذا
الانخفاض بارتفاع أعداد العاملين بالقطاع الخاص بمعدل استبدال (١.٥) .

١- بالنسبة للإشتراكات ، حقق القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا للإشتراكات المحصلة
من العاملين به بالمقارنة بالإشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي
خلال فترة الدراسة حيث تتراوح الزيادة بين ٤٠ مليار لـ ٧٠ مليار جنية .

٢- بالنسبة لمتوسط الاجر التامين حقق القطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا عن القطاع الخاص بزيادة تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ جنية ، على الرغم من ارتفاع أعداد المؤمن عليهم فى القطاع الخاص بالمقارنة بالمؤمن عليهم فى القطاع الحكومى.

مما سبق يتضح أنه على الرغم أن الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص أكثر من الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومى ، وذلك بعد افتراض إعادة الهيكلة، إلا أن متوسط الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الحكومى أعلى من الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الخاص ، لذا فمن المتوقع أن إعادة الهيكلة لم تساهم بشكل جيد فى تحسين الاشتراكات المحصلة للعاملين ، مما يظهر أيضا أن العاملين بالقطاع الحكومى يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات ، وإن إعادة الهيكلة لم تساعد فى تضيق الفجوة بين متوسطى الاجر التامين فى القطاعين الحكومى والخاص.

خامساً : إجمالى الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاعين الحكومى والخاص بمعدلات الاستبدال المختلفة (٠.٥ ، ١ ، ١.٥) مقارنة بإعادة الهيكلة :

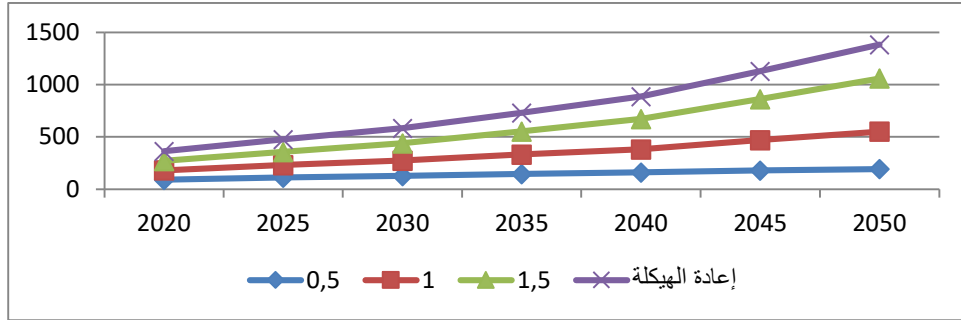
الجدول التالى يوضح الاشتراكات المحصلة والمتوسط من العاملين بالقطاعين الحكومى والخاص بمعدلات الاستبدال المختلفة (٠.٥ ، ١ ، ١.٥) مقارنة بإعادة الهيكلة
جدول (٥)

الاشتراكات المحصلة والمتوسط من العاملين بالقطاعين الحكومى والخاص بمعدلات الاستبدال المختلفة (٠.٥ ، ١ ، ١.٥) مقارنة بإعادة الهيكلة

السنة	الاشتراكات			المتوسط			
	٠,٥	١	١,٥	إعادة الهيكلة	٠,٥	١	١,٥
2020	90611560	90611560	90611560	90611560	5305	5305	5305
2025	112314218	119574623	125602914	118057599	6803	7000	7306
2030	127424989	147172868	164521260	143192365	8186	8616	9473
2035	145856694	184623342	222057116	176801668	10514	10808	11916
2040	159387094	222342220	289681971	214089141	13251	13017	14516
2045	177714437	290752062	392871583	267146797	17733	17022	17786
2050	192731232	358457587	508851419	323100147	23413	20985	21290

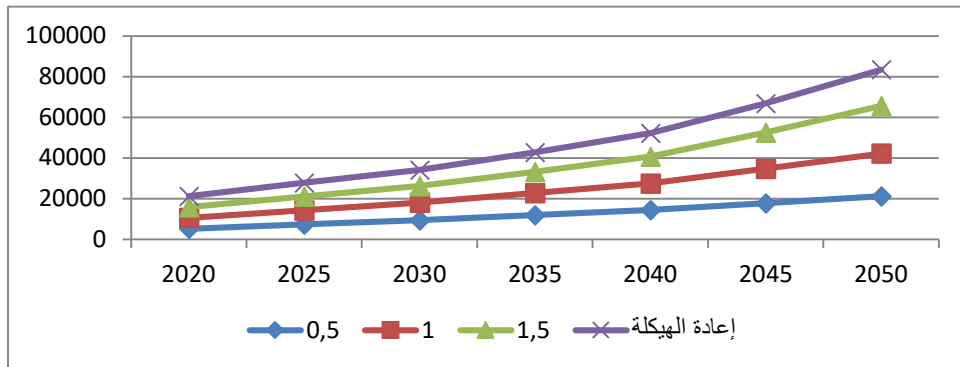
شكل (٩)

الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص
بمعدلات الاستبدال المختلفة (١.٥ ، ١ ، ٠.٥) مقارنة بإعادة الهيكلة



شكل (١٠)

المتوسط للعاملين بالقطاعين الحكومي والخاص
بمعدلات الاستبدال المختلفة (١.٥ ، ١ ، ٠.٥) مقارنة بإعادة الهيكلة



يتضح من الجدول والشكلين السابقين أنه بمقارنة إجمالي الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص بمعدلات الاستبدال المختلفة (١.٥ ، ١ ، ٠.٥) مقارنة بإعادة الهيكلة ، وجد الآتى :

- ١- بالنسبة لمعدل الاستبدال (١.٥) حقق أعلى حصيلة للاشتراكات تصل إلى أكثر من ٥٠٠ مليار جنية ، فى حين ان إعادة الهيكلة لم تحقق أكثر من ٣٠٠ مليار جنية ، وهو يعد أفضل معدل استبدال ، وحققت متوسط اجر تأمينى

يتراوح بين ٨٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ جنية ، وإعادة الهيكلة لم يحقق متوسط اجر تأمينى أكثر من ١٧٠٠٠ جنية .

٢- بالنسبة لمعدل الاستبدال (١) حقق حصيلة للاشتراكات تصل إلى أكثر من ٣٥٠ مليار جنية ، فى حين ان إعادة الهيكلة لم تحقق أكثر من ٣٠٠ مليار جنية ، وحققت متوسط اجر تأمينى يتراوح بين ٧٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ جنية ، وإعادة الهيكلة لم يحقق متوسط اجر تأمينى أكثر من ١٧٠٠٠ جنية .

٣- بالنسبة لمعدل الاستبدال (٠.٥) حقق حصيلة للاشتراكات تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليار جنية ، فى حين ان إعادة الهيكلة لم تحقق أكثر من ٣٠٠ مليار جنية ، وحققت متوسط اجر تأمينى يتراوح بين ٧٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ جنية ، وإعادة الهيكلة لم يحقق متوسط اجر تأمينى أكثر من ١٧٠٠٠ جنية .

مما سبق يتضح أن الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومى أكثر من الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص ، وأن متوسط الاجر التأمينى للعاملين بالقطاع الحكومى أعلى من الاجر التأمينى للعاملين بالقطاع الخاص ، وأن إعادة الهيكلة لم تساهم بشكل جيد فى تحسين الاشتراكات المحصلة للعاملين ، مما يظهر أيضا أن العاملين بالقطاع الحكومى يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات .

النتائج والتوصيات :

اولا : النتائج :

١. بالنسبة للاشتراكات ، حقق الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بالاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص خلال فترة الدراسة ، حيث تتراوح الزيادة بين ١٠ مليار لـ ٥٠ مليار جنية في المتوسط لمعدلات الاستبدال المختلفة ، ويرجع ذلك إلى أن معظم شركات القطاع الخاص لا تخضع الأجر الحقيقي للعاملين للتأمين ، وذلك لتخفيض المبالغ التي تقوم بسدادها لصناديق التأمين الاجتماعي التي تمثل ثلثي الاشتراكات المحصلة من العاملين المؤمن عليهم في حين يتحمل العمل ثلث هذه الاشتراكات.
٢. بالنسبة لمتوسط الاجر التأمين حقق القطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا عن القطاع الخاص بزيادة تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ جنية في المتوسط ، على الرغم من ارتفاع أعداد المؤمن عليهم في القطاع الخاص بالمقارنة بالمؤمن عليهم في القطاع الحكومي.
٣. هناك فرق كبير بين اشنراكات العاملين في القطاع الحكومي واشتراكات العاملين بالقطاع الخاص ، وبالتالي فإن العاملين بالقطاع الحكومي يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات ، وأن زيادة معدل الاستبدال للعاملين ، يؤدي إلى ارتفاع الفجوة بين الاشتراكات المحصلة من العاملين في القطاعين الحكومي والخاص.
٤. في حالة إعادة الهيكلة بالنسبة للاشتراكات ، حقق القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا للاشتراكات المحصلة من العاملين به بالمقارنة بالاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي خلال فترة الدراسة حيث تتراوح الزيادة بين ٤٠ مليار لـ ٧٠ مليار جنية .
٥. في حالة إعادة الهيكلة بالنسبة لمتوسط الاجر التأمين حقق القطاع الحكومي ارتفاعا ملحوظا عن القطاع الخاص بزيادة تتراوح بين ١٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ جنية ، على

الرغم من ارتفاع أعداد المؤمن عليهم فى القطاع الخاص بالمقارنة بالمؤمن عليهم فى القطاع الحكومى.

٦. فى حالة إعادة الهيكلة أن الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص أكثر من الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومى ، وذلك بعد إفتراض إعادة الهيكلة، إلا أن متوسط الاجر التأمينى للعاملين بالقطاع الحكومى أعلى من الاجر التأمينى للعاملين بالقطاع الخاص ، لذا فمن المتوقع أن إعادة الهيكلة لم تساهم بشكل جيد فى تحسين الاشتراكات المحصلة للعاملين ، مما يظهر أيضا أن العاملين بالقطاع الحكومى يساهمون بالنسبة الاكبر بالمبالغ المستحقة لاصحاب المعاشات ، وإن إعادة الهيكلة لم تساعد فى تضيق الفجوة بين متوسطى الاجر التأمين فى القطاعين الحكومى والخاص.

٧. بمقارنة إجمالى الاشتراكات المحصلة فى حالة إعادة الهيكلة بالنسبة لمعدل الاستبدال (١.٥) حقق أعلى حصيلة للاشتراكات تصل إلى اكثر من ٥٠٠ مليار جنية ، فى حين ان إعادة الهيكلة لم تحقق أكثر من ٣٠٠ مليار جنية ، وهو يعد أفضل معدل استبدال ، وحقق متوسط اجر تأمينى يتراوح بين ٨٠٠٠ إلى اكثر من ٢٠٠٠٠ جنية ، وإعادة الهيكلة لم يحقق متوسط اجر تأمينى أكثر من ١٧٠٠٠ جنية .

٨. بمقارنة إجمالى الاشتراكات المحصلة فى حالة إعادة الهيكلة بالنسبة لمعدل الاستبدال (١) حقق حصيلة للاشتراكات تصل إلى اكثر من ٣٥٠ مليار جنية ، فى حين ان إعادة الهيكلة لم تحقق أكثر من ٣٠٠ مليار جنية ، وحقق متوسط اجر تأمينى يتراوح بين ٧٠٠٠ إلى اكثر من ٢٠٠٠٠ جنية ، وإعادة الهيكلة لم يحقق متوسط اجر تأمينى أكثر من ١٧٠٠٠ جنية .

٩. بمقارنة إجمالى الاشتراكات المحصلة فى حالة إعادة الهيكلة بالنسبة لمعدل الاستبدال (٠.٥) حقق حصيلة للاشتراكات تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليار جنية ، فى حين ان إعادة الهيكلة لم تحقق أكثر من ٣٠٠ مليار جنية ، وحقق متوسط اجر تأمينى يتراوح بين ٧٠٠٠ إلى اكثر من ٢٠٠٠٠ جنية ، وإعادة الهيكلة لم يحقق متوسط اجر تأمينى أكثر من ١٧٠٠٠ جنية .

١٠. أن الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الحكومي أكثر من الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاع الخاص ، وأن متوسط الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الحكومي أعلى من الاجر التأميني للعاملين بالقطاع الخاص ، وأن إعادة الهيكلة لم تساهم بشكل جيد في تحسين الاشتراكات المحصلة للعاملين ، مما يظهر أيضا أن العاملين بالقطاع الحكومي يساهمون بالنسبة الأكبر بالمبالغ المستحقة لأصحاب المعاشات .

ثانيا التوصيات :

١- ارتفاع الحد الأدنى للأجر التأميني لإشتراكات العاملين بالقطاع الخاص وذلك من أجل تضيق الفجوة بين الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاعين الحكومي والخاص.

٢- وضع بعض القوانين الملزمة لشركات القطاع الخاص التي تحقق الأمان الوظيفي للعاملين بهذا القطاع ، مما يساعد على زيادة أعداد العاملين بالقطاع الخاص ، وزيادة الاشتراكات المحصلة.

٣- في ظل إعادة هيكلة القوى العاملة ، يجب الحفاظ على العاملين بالقطاع الحكومي ، مع زيادة العاملين بالقطاع الخاص ، وذلك لتقليل الفجوة بين الاشتراكات المحصلة من العاملين بالقطاعين .

٤- إن زيادة الاشتراكات المحصلة للعاملين بالقطاعين الحكومي والخاص يؤدي إلى ارتفاع الفائض للاستثمار ، وبالتالي توفير المبالغ المنصرفة للمستحقين للمعاش ، مع تخفيض اعباء الخزنة العامة الملزمة بدفع مبالغ المعاشات في حالة تعثر صناديق التأمين الاجتماعي عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المستحقين للمعاش.

٥- العمل على زيادة أعداد العاملين في القطاع الخاص مما يساعد انخفاض معدلات البطالة بين الشباب من ناحية وزيادة دخول كبار السن من ناحية اخرى .

المراجع العربية والأجنبية

- ١- بلعربي عبد القادر وآخرون ، ٢٠٢٠ ، سوق العمل ومشكلة البطالة في الجزائر ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، ألمانيا (برلين) ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد التاسع - يناير - جانفي ٢٠٢٠ .
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرات الاحصائية خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٩ .
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات عن السكان وقوة العمل ومصدرها التعداد العام للسكان أعوام ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠١٧ .
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي خلال الفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٩ .
- ٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرات بحث العمالة بالعينة - مسح العينة الفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٩ .
- ٦- الحسيني ، هناء - الشراوى ، ولاء ، ٢٠١٦ ، تقديرات السكان المستقبلية وأثرها على القوى العاملة والتعليم خلال الفترة من عام (٢٠١٤-٢٠٣١) ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر ، مجلة السكان بحوث ودراسات ، عدد ٩١ ، يناير ٢٠١٦ .
- ٧- الصياد ، محمد حامد - دور الحكومات في رعاية كبار السن في مجال التأمين الإجتماعي - مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان - مارس ٢٠٠٩ .
- ٨- محمود ، محمد عبد الرحمن صالح ، ٢٠١٥ ، الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر - دراسة تحليلية لتحديات التنمية ، مجلة عمران .
- ٩- المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ٢٠٢٠ ، رأى في أزمة - سوق العمل المصري ، العدد ١٣ ، مايو ٢٠٢٠ .
- ١٠- نور ، محمود أحمد ، ٢٠١٤ ، النافذة الديموجرافية وأثرها على نظم المعاشات في مصر ، رسالة دكتوراة ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة .
- ١١- نور ، محمود أحمد ، ٢٠٢١ ، الآثار الديموجرافية والاقتصادية لإنخفاض أعداد العاملين في القطاع الحكومي المصري ، المجلة المصرية لتنظيم السكان والأسرة ، كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية ، العدد الأول ، ديسمبر ٢٠٢١ .

- ١٢- نور ، محمود أحمد ، ٢٠٢٠ ، نموذج مقترح للتنبؤ بدخول كبار السن في ظل معدلات استبدال العمالة للعاملين بالقطاع الحكومي في مصر ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثالث ، سبتمبر ٢٠٢٠ .
- ١٣- زيان مريم ، ٢٠١٨ ، أنظمة التقاعد في ظل التحولات الديموجرافية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم .
- ١٤- زهري ، أيمن ، ٢٠١٨ ، الديموغرافيا الخطرة : سكان مصر في القرن الحادي والعشرين ، الجمعية المصرية لدراسات الهجرة .
- ١٥- محمد طلال حسنين ، ٢٠١٦ ، إتجاهات الموظفين المدنيين في القطاع العام نحو التقاعد المبكر في قوانين التقاعد الفلسطينية ، كلية التجارة - قسم إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية - غزة .
- ١٦- تقارير فحوص المركز المالي لصناديق التأمين الاجتماعي سنوات ١٩٩١ حتى ٢٠١١ .

Measuring the impact of workforce restructuring In the public and private sectors on the incomes of the elderly Abstract

This research aims to measure the impact of restructuring the workforce in Egypt on the income of the elderly through pension, as follows:

- 1- Forecasting the contributions collected for workers in the public and private sectors during the study period.
- 2- Calculating the average insurance wage for workers in the government and private sectors using the different replacement rates for workers.
- 3- Measuring the impact of restructuring the workforce on the contributions collected from workers in the governmental and private sectors in light of the different replacement rates.

Among the most important results are the following:

1. Concerning the contributions, the contributions collected from workers in the government sector achieved a remarkable increase compared to the contributions collected from workers in the private sector during the study period, where the increase ranges between 10 billion to 50 billion pounds on average for the different replacement rates, and this is due to the fact that most private sector companies do not The real wage of workers is subject to

- insurance, in order to reduce the amounts that it pays to the social insurance funds, which represent two thirds of the contributions collected from the insured workers, while the work bears one third of these contributions.
2. In the case of restructuring with regard to contributions, the private sector achieved a remarkable increase in the contributions collected from its employees compared to the contributions collected from workers in the government sector during the study period, where the increase ranged between 40 billion to 70 billion pounds.
 3. In the case of restructuring in relation to the average insurance wage, the government sector achieved a remarkable increase over the private sector, with an increase ranging from 10,000 to 25,000 pounds, despite the higher number of insured persons in the private sector compared to those insured in the government sector.
 4. In the case of restructuring, the contributions collected from workers in the private sector are more than the contributions collected from workers in the government sector, after assuming restructuring. However, the average insurance wage for workers in the government sector is higher than the insurance wage for workers in the private sector, so it is expected that the restructuring will not contribute well to improving the contributions collected for employees, which also shows that employees in the government sector contribute the largest proportion of the amounts due to pensioners, and that the restructuring did not help to narrow the gap between the average wage insurance in the public and private sectors.
 5. The contributions collected from workers in the government sector are more than the contributions collected from workers in the private sector, and that the average insurance wage for workers in the government sector is higher than the insurance wage for workers in the private sector, and that restructuring did not contribute well to improving the contributions collected for workers, which also shows that Government sector employees contribute the largest proportion of the amounts owed to pensioners.

key words :

Restructuring - collected contributions - government sector – private sector - Insurance fee - the elderly